الأمم المتحدة A/71/PV.33

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الحادية والسبعون

الجلسة العامة **٣٣**

الأربعاء، ٢٦ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠١٦، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بيتر تومسون . . . . . (فيجي)

نظراً لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد الحيسن (موريتانيا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٣٩ من جدول الأعمال (تابع)

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

تقرير الأمين العام (A/71/91)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلا للتصويت بعد التصويت على القرار ٥/٧١، أود أن أذكّر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر على عشر دقائق، وينبغي للوفود أن تدلي بها من مقاعدها.

السيد مرتضى أبو عبيدة (السودان): يؤيد وفد بلادي البيان الذي أدلت به جمهورية فنزويلا البوليفارية نيابة عن الدول الاعضاء في حركة عدم الانحياز، وبيان النيجر نيابة عن المجموعة الافريقية، وبيان تايلند نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وكذلك البيان الذي أدلت به الكويت نيابة عن الدول الاعضاء في منظمة التعاون الاسلامي.

إن الفقرة ٣٠ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تحث الدول الاعضاء على الامتناع عن تطبيق الاجراءات الاحادية الاقتصادية والمالية والتجارية المنافية لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، خاصة على الدول النامية كتلك المطبّقة على كوبا، وذلك يؤكد على عدم قانونية سياسات الحصار.

لقد ساهم وفد بلادي في الأمم المتحدة اسهاما رائدا في اتخاذ وإجازة جميع القرارات المتعلقة بالإجراءات القسرية والعقوبات الاحادية، بما في ذلك ما أوردناه الآن عن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ونود أن نعبّر عن ترحيبنا بالتقدم المحرز في العلاقات بين حكومتي كوبا والولايات المتحدة، والزيارة التي قام بها رئيس الولايات المتحدة الامريكية، باراك أوباما، إلى كوبا في آذار/مارس ٢٠١٦، وتأكيد نيته في العمل

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

على إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، بعودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، ورفع اسم كوبا من قائمة الدول الراعية للإرهاب، وهي خطوات ايجابية، ونتوقع خطوات تسفر عن رفع الحصار بشكل تام وصولا لمرحلة التطبيع الكامل في علاقات البلدين.

لقد عانى شعبنا منذ العام ١٩٩٧ من حصار أحادي ظالم على بلادنا، يتم تجديد قراراته سنويا مما أثّر سلبا على مناحي الحياة كافة بتقييد التعاملات المصرفية، والحصول على المنح والقروض، وعلى قطع الغيار للطائرات والسكك الحديدية. ولكن عدم الحصول على قطع غيار الطائرات أدى إلى سقوط بعضها مما نجم عن ذلك مصرع الركاب من أطفال ونساء ورجال. كما أثّر على فرص التعاون مع الدول الأخرى وتحقيق التقدم في تنفيذ الأهداف الانمائية للألفية، وعلى فرص تحقيق السلام والاستقرار في البلاد. وتعبيرنا عن التضامن مع كوبا يصدر عن معرفة عميقة وإحساس مشترك بالمعاناة والخسائر التي تكبدها الشعب الكوبي من خلال التأثير على حقه في النمو، وحقه في الحصول على الخدمات الاساسية في الصحة، والتعليم، والغذاء، والثقافة، والتجارة، وفرص التمويل الدولي والاقليمي، والاستفادة من التحارب الانسانية. ويقع التأثير الأكبر على الفقراء بطبيعة الحال.

إننا نثمّن موقف مفوضية حقوق الانسان في جنيف بتعيين مقرر خاص بالآثار السلبية للعقوبات القسرية الاحادية على التمتع بحقوق الانسان، وندعو إلى دعم عمل المقرر الخاص الحالي، ودعم وتطبيق ما يتوصل إليه من نتائج وتوصيات. وندعو بصفة خاصة إلى دعم وتطبيق ملاحظاته وتوصياته التي أوردها في تقريره أمام الدورة ٣٣ لمجلس حقوق الانسان في جنيف، والتي أكد فيها على التأثير الكبير للإجراءات القسرية والأحادية على الشرائح الضعيفة من الاطفال والنساء والشيوخ.

السيد العرسان (الجمهورية العربية السورية): اسمحوا لي بداية أن أرحب بالسيد برونو رودريغيز في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وهو وزير خارجية كوبا الصديقة، وأن أجدد له التأكيد على دعم الجمهورية العربية السورية للحكومة الكوبية وشعبها الصديقين، في مواجهة الحصار الجائر الذي تفرضه الولايات المتحدة الامريكية على بلاده منذ عقود طويلة، وأن أهنئ بلاده على النصر الدبلوماسي الكبير الذي تحقق اليوم، والذي يبيّن رفض المجتمع الدولي للظلم الذي ما زالت تتعرض له كوبا منذ خمسين عاما إلى اليوم.

ويؤيد وفد بلادي البيان الذي ألقاه ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية الموقر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، والبيان الذي ألقاه ممثل مملكة تايلند الموقر بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. ويود وفد بلادي الادلاء بالشرح التالي للتصويت بصفته الوطنية.

بينما نتحدث عن السياسات الجائرة لبعض الدول النافذة في عالمنا هذا، فإن الحصار الامريكي المفروض على كوبا منذ عقود طويلة، سيبقى مثالا صارخا وفاضحا على السياسات الخارجية للإدارات الامريكية المتعاقبة، القائمة على فرض الحصار والعقاب والإجراءات الاحادية الجانب على الدول التي ترفض التبعية لها والخضوع لسياساتها، وتصرّ على العيش بحريّة وكرامة، وعلى صون استقلالها وسيادتها الوطنيين.

وعلى الرغم من أن الجمعية العامة ما زالت تجتمع منذ ربع قرن إلى اليوم لتؤكد بأغلبيتها الساحقة رفض الحصار الامريكي الذي يعرّض الشعب الكوبي لأسوأ أنواع الضرر الانساني والاقتصادي والسياسي والاجتماعي، فإن الولايات المتحدة مستمرة لنصف قرن في تحدي الارادة الدولية، وانتهاك ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وحقوق الانسان والقانون الانساني الدولي، وفي خرق المبادئ الاساسية للعلاقات الدولية القائمة على المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وتأسيس

العلاقات على أساس الاحترام المتبادل، وإرساء عوامل الاستقرار والرفاهية لمختلف شعوب العالم.

لقد أبدى المجتمع الدولي تفاؤلا وترحيبا بالسياسة الجديدة التي اعتمدتها الادارة الامريكية الحالية تجاه كوبا، انطلاقا من القناعة بأن هذه السياسة ستؤدي في النهاية إلى رفع الحصار الجائر المفروض على الشعب الكوبي. ولكن أحدا لم يكن ليتوقع بعد زيارة الرئيس الامريكي إلى كوبا وترحيب شعبها وقيادتها به واستعداد كوبا لطي صفحة الآلام التي تتسبب بها سياسات الادارات الامريكية أن يستمر الحصار الامريكي وتستمر الاجراءات القسرية الاحادية الجانب بحق الشعب الكوبي، لا بل وأن تصدر عقوبات أمريكية جديدة بحق شركات وهيئات تعاملت مع مؤسسات وأفراد في كوبا من خلال عمليات تجارية وصناعية ومصرفية مشروعة تقرّها القوانين وقواعد التجارة الدولية.

إن بلادي ترفض من حيث المبدأ قيام أي دولة بفرض تدابير أحادية، سواء كانت اقتصادية أو تجارية أو مالية، بهدف كسر إرادات الدول ومصادرة قرارها وسيادتها، واجبارها على اتخاذ خطوات معينة أو تغيير سياساتها. فالتدابير الاحادية تشكل عقابا جماعيا لشعب بأكمله، وتقوض نظام الأمم المتحدة وتمس بصلاحياتها، علاوة على أنها تعوق التبادلات التجارية الدولية، وتعوق الإعمال التام للحقوق المنصوص عليها في صكوك حقوق الانسان.

لقد بات ملحّا على حكومات الدول التي تفرض تدابير أحادية أن تدرك بأن فرض هذه التدابير الاقتصادية على الشعوب إنما يرفع من مستوى المشاعر المناوئة للغرب، ويعطي التطرف والارهاب سلاحا جديدا للتغلغل بين الفئات الضعيفة التي تستهدفها الاجراءات الاحادية غير الشرعية، بما يؤدي في النتيجة إلى زيادة التوتر في العلاقات الدولية وإلى تهديد السلم والأمن الدوليين.

وانطلاقا من هذه الثوابت والحقائق، فقد صوتت الجمهورية العربية السورية اليوم مع ١٩١ دولة مُؤيدة قرار الجمعية العامة ٥/٧١، مقابل امتناع الدولة التي تفرض الحصار الجائر على الشعب الكوبي. وبطبيعة الحال، لم نفاجأ بامتناع وفد الاحتلال الإسرائيلي الذي ظل يعارض رفع هذا الحصار على مدى ٢٥ عاما، مما يعكس مجددا عدم احترام سلطات الاحتلال الإسرائيلي للقانون الدولي ولميثاق وقرارات الأمم المتحدة.

ويدعو بلدي، سورية، الجمعية العامة استنادا إلى أحكام الميثاق ومقاصده وولاية الجمعية وقراراتها ذات الصلة إلى اتخاذ الإجراءات الضرورية لوضع حد للممارسات العدائية وسياسات الحصار والتدابير الاقتصادية أحادية الجانب المخالفة للقانون الدولي التي تنتهجها بعض الدول.

كما يطالب بلدي بتكثيف الجهود الدولية لفضح آثار التدابير الأحادية القسرية على الدول والشعوب، ولوضع حد لهذه الظاهرة المرتبطة أصلا بمنطق استخدام القوة والنفوذ للهيمنة على العالم بأسره وإرهاب الشعوب.

إن الجمهورية العربية السورية تطالب بإزالة الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، كما تطالب بوضع حد للتدابير الأحادية الجانب التي تفرضها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول أخرى على الجمهورية العربية السورية. إذ تحول هذه التدابير القسرية العدائية دون حصول السوريين على احتياجاتهم من المواد والخدمات الأساسية كالغذاء والدواء والتعليم والمعدات الطبية والوقود ولوازم الزراعة والصناعة ومعدات وقطع الطيران المدني ومعدات الاتصالات والنقل.

وبالتالي، فإن هذه التدابير تشكل انتهاكات بالجملة لحقوق الإنسان السوري، علاوة على الأضرار الفادحة التي تلحقها بالاقتصاد السوري وبالجهود المبذولة لمحاربة الإرهاب.

في النهاية، يبقى السؤال بلا جواب، وهو كيف للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وبعض الدول الأخرى أن توازن بين خطابات من على منبر الأمم المتحدة وخارجها عن الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة وبين سياسات قائمة أساسا على قهر الشعوب واستغلال أوضاعها الاقتصادية والإنسانية والاجتماعية، وصولا إلى دعم الجماعات الإرهابية أو التغاضي عن من يدعمونها في سبيل تدمير دول بأكملها.

السيد ديبائي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): اليوم أعربت الجمعية العامة مرة أخرى عن دعمها لحكومة وشعب كوبا وتضامنها معهما من خلال تصويت هام تأييدا للقرار ٥/٧١ الذي يدعو إلى رفع الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. لقد صوتت ١٩١ دولة بما في ذلك جمهورية إيران الإسلامية، تأييدا للقرار. إن اتخاذ قرارات الجمعية بشأن هذا الموضوع بمثل هذه الطائفة الواسعة من الدعم وعلى مدى سنوات عديدة يشير بوضوح إلى معارضة قوية من المجتمع الدولي للتدابير القسرية الاقتصادية الأحادية الجانب بشكل عام والحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا بشكل خاص.

ويدل أيضا على تزايد التعاطف مع تطلع حكومة كوبا وشعبها إلى إنهاء هذا الحصار غير القانوني واللاإنساني. إن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا منذ عقود لا يخدم أي غرض سوى إلحاق الكثير من المشقة والمعاناة بالشعب الكوبي، لا سيما النساء والأطفال. لقد عرض الحصار حقا للخطر الحقوق المشروعة لكوبا ومصالحها وغيرها من الدول فضلا عن حرية التجارة والملاحة. ولذلك يجب أن يرفع فورا بموجب جميع القرارات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة.

وينبغي تسوية الخلافات والمشاكل بين البلدان بالوسائل السلمية والحوار على أساس المساواة واحترام سيادة الدول الأعضاء. وتكرر حكومة جمهورية إيران الإسلامية تأكيد اعتقادها القوي بأن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا يتناقض مع مبادئ القانون الدولي التي تحكم العلاقات فيما بين الدول ويتعارض مع نص ميثاق الأمم المتحدة وروحه التي تدعو إلى تعزيز التضامن والتعاون وإقامة علاقات ودية بين الدول.

ولا تزال هذه التدابير تؤثر سلبا في الظروف المعيشية وحقوق الإنسان للشعب الكوبي، وسوف تعرقل الجهود التي تبذلها حكومة كوبا لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة. وفي ذلك السياق، لا يزال الحصار يقيد بشدة الجهود التي تبذلها حكومة كوبا وشعبها من أجل القضاء على الفقر والجوع والنهوض بالصحة والتعليم، وهي وسائل لا غنى عنها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولا تزال جمهورية إيران الإسلامية تعارض تطبيق التدابير الاقتصادية والتجارية أحادية الجانب التي تفرضها الولايات المتحدة على بلدان أخرى التي تعرقل تدفق الناس والتجارة والتمويل. كما نعارض تطبيق وآثار مثل هذه التشريعات الوطنية على سيادة دول أخرى. فتلك الإجراءات تخالف مبادئ القانون الدولي، فضلاً عن مبادئ تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والتعايش السلمي بينها.

وجمهورية إيران الإسلامية، التي تعاني أيضا من التدابير الاقتصادية القسرية، تشاطر حكومة كوبا وشعبها شواغلهما وتؤكد بالتالي على الحاجة الملحة إلى وضع حد لمثل هذه التدابير وإلى تنفيذ أحكام قرار الجمعية العامة ٥/٧١ المتخذ اليوم تنفيذا كاملا.

السيد غومبندي (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية): تود موزامبيق أن تنضم إلى جميع البلدان التي صوتت تأييدا للقرار

٥/٧١، لأنه يعكس الدعم غير المشروط والدامغ للمجتمع الدولي وتضامنه مع قضية الشعب الكوبي.

ومن خلال الدعوة إلى رفع الحصار المفروض على كوبا، تعيد موزامبيق تأكيدها على التزامها بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وبتنفيذ الأحكام ذات الصلة المتفق عليها دوليا، بما فيها القرار ٥/٧٠، الذي اتخذ خلال الدورة السبعين للجمعية العامة. وفي ذلك السياق، تؤكد موزامبيق إنها لم يسبق لها أن أصدرت أو طبقت أو ساهمت في تطبيق أي من القوانين أو الأحكام المشار إليها في قرارات الجمعية العامة بشأن هذه المسألة.

وترحب موزامبيق باستئناف العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا. إن إعادة فتح السفارات الدبلوماسية للبلدين وزيارة الرئيس أوباما إلى كوبا هي من بين الخطوات الإيجابية التي اتخذت نحو تطبيع العلاقات الثنائية. وموزامبيق تشيد بتلك الخطوات وتود أن يشجع إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الأهداف والتطلعات التي يجسدها نمط التصويت في هذه القاعة كل عام بوضوح. إن نتيجة التصويت التي شهدنا للتو تمثل معلما هاما.

ومن الأهمية بمكان إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا بغية تمكين البلد من تعزيز تنميتها الوطنية بقوة أكبر في هذه الفترة الحرجة من تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي تدعونا إلى ألا ندع أحدا يتخلف عن الركب في السعي لتحقيق هذا الهدف النبيل.

وبالرغم من التحديات الاقتصادية والاجتماعية الهائلة الناجمة عن الحصار المفروض على كوبا، فقد اضطلعت بدور قائم على المبادئ باعتبارها شريكا في التنمية في سياق التعاون والتضامن فيما بين بلدان الجنوب وهو دور يستحق منا الثناء المستمر.

والواقع أنه في إطار تنفيذ خطتنا الوطنية للتنمية، ما فتئت كوبا شريكا موثوقاً به في مجال التعاون، ولا سيما في القطاعات الاجتماعية لموزامبيق، مثل التعليم والصحة، إلى جانب شركاء في التنمية ثنائيين ومتعددي الأطراف مهمّين، نعتزُّ بدعمهم لنا ونقدِّره تقديراً كبيراً.

وأود أن أختتم كلامي بتكرار دعم موزامبيق لقضية شعب كوبا في سعيه إلى ضمان رفع الحصار الاقتصادي، الذي تأخر كثيراً.

السيد مِندوزا – غارسيا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): يؤيد بلدي البيان الذي أُدلي به نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، والبيان الذي أدلى به ممثل جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (انظر A/71/PV.32). ونود أيضاً أن نتشاطر بعض الاعتبارات بصفتنا الوطنية.

ترحب كوستاريكا باستعادة العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا. وفي هذا الصدد، نسلط الضوء على الزيارة التي قام بها رئيس الولايات المتحدة إلى كوبا في آذار/مارس، وهي الأولى في غضون ٨٨ عاماً، باعتبارها خطوة بارزة نحو إرساء العلاقات الثنائية المحسَّنة والكاملة. ونشيد بالتدابير التي أعلنها مسؤولون رفيعو المستوى من كلا البلدين، بشأن الحوار السياسي والانفتاح في عدة مجالات مفيدة بشكل متبادل، مع آثار إيجابية على رفاه الشعب الكوبي.

ونرحب اليوم بالموقف الجديد للولايات المتحدة بالامتناع عن التصويت على القرار ٥/٧١ الذي اتُخذ حديثاً. وبالتوافق الكامل مع القانون الدولي والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، تؤكد كوستاريكا معارضتها الثابتة للسياسة الراهنة المتعلقة بالحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، ولا سيما من خلال قانون هيلمز – بورتون الذي يشكل عقبة حقيقية أمام التجارة الدولية. ويشدد وفد بلدي على رفضه الكلي للتدابير الانفرادية التي تتجاوز الولاية الإقليمية، المطبَّقة من أية دولة على أية دولة أخرى، والتي

تفرض قوانين وأنظمة على أطراف ثالثة، وذلك انسجاماً مع الموقف الأساسي لسياستنا الخارجية.

إنَّ الزيارة الرسمية لوفد كوستاريكا إلى كوبا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، عززت عملية إضفاء الطابع الرسمي على العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وأدت إلى تمكين التجارة الثنائية والمزيد من التعاون في العمل ذات الاهتمام المتبادل، مثل التعليم العالي، والتعاون والتبادل التقني والعلمي، والصحة، والألعاب الرياضية رفيعة الأداء، والتجارة الخارجية. وفي هذا الصدد، وقَّعت الوكالة الكوستاريكية المكلَّفة بتوطيد التجارة الخارجية اتفاقا للتعاون مع مؤسسة ”بروكوبا“ يدعم تقارب بلدينا، ويساهم في تنويع التجارة الخارجية وتعزيز الاستثمار الأجنبي.

إنَّ عصرنا يقتضي إزالة العقبات التي تفرِّق بين الدول وتُحدِث انقسامات مصطنعة بين الشعوب. وتبادل وتطوير المعرفة المشتركة لواقعنا وأحلامنا سيتيحان المجال للمزيد من الاحترام والتضامن بين جميع بني البشر.

وطوال عقود حتى الآن، برز الحصار المفروض على كوبا باعتباره أداة بائدة، ويجب أن تحل محلها مشاركة أخوية بين الدول في جميع مجالات التعاون الاقتصادي، والاجتماعي، والتكنولوجي، والسياسي، في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وفي هذا الصدد، سأختتم بياني بعبارات رئيس الجمهورية، لويس غويرمو سوليس ريفير، التي قالها أثناء المناقشة العامة في الدورة الحالية للجمعية العامة:

> ”فإننا نؤكد مجددا دعمنا لرفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا وفقا لمطالب المجتمع الدولي المنتظمة التي تحظى بالإجماع تقريباً.“ (A/71/PV.10، الصفحة ٢٣)

السيد لوكاس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): يؤيد الوفد الأنغولي بيانات ممثلي النيجر، وتايلند، و فنزويلا، بالنيابة عن كل من مجموعة الدول الأفريقية، ومجموعة الـ ٧٧ والصين، و حركة عدم الانحياز (انظر A/71/PV.32).

اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن الترحيب الحار بالسيد برونو إدواردو رودريغيز باريا، وزير خارجية كوبا، وبتهنئة كوبا على اتخاذ القرار ٥/٧١، بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض عليها من الولايات المتحدة الأمريكية، وهو القرار الذي يجسِّد دعم المجتمع الدولي للشعب الكوبي على نطاق واسع.

إنَّ أنغولا تكرر تقديرها لتطبيع العلاقات الدبلوماسية بين كوبا والولايات المتحدة. وإننا نرحب أيضاً بالزيارة التاريخية للرئيس باراك أوباما إلى كوبا في هذه السنة، متوقِّعين أن تكون خطوة هامة نحو رفع الحصار عن كوبا. ولكن على الرغم من الخطوات المشجعة المتَّخَذة من قِبَل رئيس الولايات المتحدة لتطبيع العلاقات بين البلدين، فإنَّ العوائق المعلَّقة لا تزال قائمة. والقرار الذي اتُّخِذ اليوم ذو صلة. لذلك، فقد صوتت أنغولا مؤيدة له، كما فعلت الأغلبية العظمى من أعضاء الأمم المتحدة.

واستمرار التدابير الاقتصادية، والتجارية، والمالية التي تفرضها الولايات المتحدة على كوبا هو مدعاة للقلق. ونتوقع لاستئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين أن يدفع سلطات الولايات المتحدة إلى مواصلة اتخاذ تدابير تهدف إلى إنهاء الحصار كلياً، وفقاً لمبدأي الاحترام المتبادل، واحترام ممارسة الشعب الكوبي لحقه في اختيار أنظمته السياسية والاقتصادية بحريّة.

ويؤسفنا أن يبقى الحصار سارياً بمثابة عقبة أمام التطبيع الكامل للعلاقات بين البلدين، على الرغم من التدابير التنفيذية التي اتخذها رئيس الولايات المتحدة وإدارته. ويساورنا قلق خاص إزاء استمرار طابع الحصار الذي يتجاوز الولاية الإقليمية، وبخاصة في المجالين المصرفي والمالي. وكما شرح بوضوح وزير الخارجية رودريغيز باريا في بيانه صباح اليوم

(انظر A/71/PV.32)، فإنَّ الحصار قد أوقع خسائر إنسانية ومالية جسيمة لدى الشعب الكوبي. ووفقاً للتقديرات المتحفظة من قِبَل السلطات الكوبية، بلغت تكلفة الجزاءات على كوبا بين آذار/مارس ٢٠١٥ وآذار/مارس ٢٠١٦ أكثر من ٤ بلايين دولار. وفي هذا السياق، تكرر أنغولا الحاجة الماسَّة إلى رفع القيود الاقتصادية، والتجارية، والمالية التي تفرضها الولايات المتحدة على كوبا، والتي تشكل عقبة كبرى أمام تبادلها الاقتصادي وعلاقاتها المالية مع الولايات المتحدة وبقية أنحاء العالم، وتمنع الشعب الكوبي من تطوير كامل إمكاناته.

وتؤكد أنغولا مجدداً التزامها باحترام وحفظ وتعزيز مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي، لأنها تشكل أساس تعددية الأطراف في الجهد الجماعي لصون السلام والأمن الدوليين، وتعزز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وترسِّخ احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وتُحيِّي أنغولا وتشجع مجدداً جهود الأمين العام لوضع نهاية للحصار، الذي ظلَّ سارياً طوال أكثر من ٥٠ عاماً.

وتكرر أنغولا دعمها غير المشروط لتنفيذ البنود الواردة في القرار الذي اتخذ اليوم، وتغتنم هذه الفرصة لتناشد مجدداً المجتمع الدولي كي يضاعف جهوده الهادفة إلى تعزيز الحوار البنَّاء والشفاف بين البلدين، وتحقيق أهداف القرار. أخيراً، تُحيِّي أنغولا الموقف الذي اتخذه وفد الولايات المتحدة في الامتناع عن التصويت اليوم، وهي تشجع بقوة الولايات المتحدة وكوبا على متابعة الحوار وبناء علاقة قائمة على الثقة المتبادلة.

السيدة كينغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد سانت فنسنت وجزر غرينادين البيانات التي أدلي بها اليوم باسم الجماعة الكاريبية، وحركة عدم الانحياز، و مجموعة الـ ٧٧ والصين، وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (انظر A/71/PV.32).

عندما أوضح الرئيس أوباما نطاق عملية التطبيع التي طرحها، كان معظم العالم قد قرر بالفعل أن سياسة الولايات المتحدة فيما يتعلق بكوبا قد فشلت. في الواقع، كان ينظر إليها على الصعيد العالمي باعتبارها مفارقة سخيفة، وأحد مخلفات الحرب الباردة والسبب في حدوث شرخ لا يمكن الدفاع عنه ولا لزوم له وغير مرغوب فيه في أسرة نصف الكرة الغربي. وفي حين أن سانت فنسنت وجزر غرينادين ترحب بالتأكيد بالخطوات المتخذة حتى الآن من جانب إدارة أوباما، فإنها مع ذلك تضع في اعتبارها أن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي لا يزال قائما.

ويأخذ وفد بلدي الكلمة اليوم لكي يكرر التأكيد على أن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي يشكل أكبر عقبة أمام تطوير الإمكانات الكاملة للاقتصاد الكوبي ورفاه شعبها. ولا تزال سانت فنسنت وجزر غرينادين تعتقد أن هذا الحصار لا يمكن استدامته أخلاقيا.

وتكاد تكون معارضة تلك السياسة اللاإنسانية في الوقت الحالي عالمية في طابعها. وقبل أكثر من عام، في هذه القاعة ذاتها، اعتمد المجتمع الدولي خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي تحدد أهدافا لتوجيه تهيئة المستقبل الذي نصبو إليه وتهدف إلى عدم ترك أحد يتخلف عن الركب. وعبارات رئيس الولايات المتحدة باراك أوباما الملهمة والمثيرة للمشاعر التي وردت في خطابه لدى افتتاح أعمال الجمعية العامة في عام ٢٠٠٩ لا تزال هامة وتستحق أن نعيد قولها مرارا وتكرارا. فقد قال حينها:

”نحن نملك الخيار... يمكننا أن نكون الجيل الذي يختار الوصول إلى بر الأمان بعد عبور المياه الهائجة وتتوحد كلمته لخدمة المصلحة المشتركة للبشر، وفي نهاية المطاف إعطاء معنى للوعد المتأصل في الاسم الذي

تحمله هذه المؤسسة – الأمم المتحدة“. (A/64/PV.3، الصفحة ١٥)

وخلال خطابه الختامي أمام الأمم المتحدة بوصفه رئيس الولايات المتحدة، رفض الرئيس فكرة أن المستقبل يحابي القوي. فهو يؤمن بأن الحكومات تخدم الشعوب، وليس العكس. ونحن نعلم أن المواطنين من مختلف أرجاء الولايات المتحدة يضموا أصواتهم إلى صوت المجتمع الدولي ويعربون بشكل متزايد عن رفضهم للجزاءات الانفرادية ويطالبون برفعها.

وتتفق سانت فنسنت وجزر غرينادين مع الرئيس أوباما على أننا قد قطعنا أشواطا كبيرة لتحقيق مواءمة أفضل بين أعمالنا وأفكارنا. وفي هذا الصدد، نقر ونشيد بقرار الولايات المتحدة الامتناع عن التصويت اليوم. بيد أننا نعتقد أن الرئيس أوباما يملك الصلاحيات التنفيذية التي من شأنها أن تسمح له بمواصلة تعديل اللوائح التي تنظم الحصار. فلنتطلع إلى المستقبل، ونواكب العصر، ونستجيب لنداء المجتمع الدولي الملح والثابت. إن القرار ٥/٧١ يمثل مسألة استقامة أخلاقية ورفاه حوالي ١٢ مليون كوبي.

وقد صوتت سانت فنسنت وجزر غرينادين بحماس مؤيدة للقرار ٥/٧١. نحن نؤمن بالتغيير، ونشعر بالتشجيع لامتناع الولايات المتحدة عن التصويت اليوم. إننا نعيش على أمل متجدد ألا تكون هناك حاجة العام المقبل لأن نصوت على هذا القرار مرة أخرى.

السيد حبيب (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد إندونيسيا البيانات التي أدلي بها في وقت سابق باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وحركة بلدان عدم الانحياز، و رابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/71/PV.32).

لقد حدثت تطورات إيجابية في السنة الماضية بين كوبا والولايات المتحدة فيما يتعلق بالحظر الذي فرض في عام ١٩٦١. وتتضمن بعض النقاط البارزة استعادة العلاقات الدبلوماسية بينهما وأول زيارة يقوم بها رئيس للولايات المتحدة إلى كوبا. في مثل هذا الوقت من العام الماضي، اعتمد المجتمع الدولي خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي ترتكز على الالتزام بألا يتخلف أحد عن الركب. ونأمل أن تكون تلك الأحداث بمثابة أساس لبناء التعاون بين البلدين وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

ومع ذلك، يظل الحصار الطويل الأمد قائما، وبالتالي لا يزال يشكل مصدر قلق هنا في الأمم المتحدة. لقد أحدث الحظر مشاقا اقتصادية واجتماعية ومعاناة لا حدود لهما للشعب الكوبي، وبخاصة الفئات الضعيفة، مثل الأطفال والنساء. كما أن الحصار يعد أحد العوامل الرئيسية التي تمنع كوبا من تطوير الإمكانات الكاملة لاقتصادها، وفي الوقت نفسه فقد استنزف قدرة كوبا على تعزيز رفاه الشعب الكوبي.

وإضافة إلى ذلك، تؤمن إندونيسيا بأن فرض حصار اقتصادي وتجاري ومالي على كوبا يخالف المبادئ الأساسية للقانون الدولي، بما في ذلك مبادئ المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وعدم التعرض له. كما يخالف القانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة والمعايير والمبادئ التي تحكم العلاقات السلمية فيما بين الدول. والأهم من ذلك، أن تطبيق الحظر يتعارض مع روح خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والالتزام بعدم ترك أحد يتخلف عن الركب.

وفي حين ترحب إندونيسيا بالخطوات الأولية في تطبيع العلاقات الثنائية بين كوبا والولايات المتحدة، بما في ذلك إعراب رئيس الولايات المتحدة عن الرغبة في العمل صوب رفع الحصار، فإنها تعتقد أن هناك حاجة للقيام بالمزيد. ينبغي اتخاذ

خطوات، على وجه الخصوص، لتسريع عملية إلغاء القوانين والأنظمة التي تسمح بالحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة.

وإذ تأخذ إندونيسيا في الحسبان الاعتبارات التي ذكرتها، ومع المراعاة التامة لروابط إندونيسيا الودية مع كوبا والولايات المتحدة حكومة وشعبا، ودعمها القوي لهما، فإنها تود الانضمام إلى الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة في الدعوة إلى الوقف الفوري للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. لذلك تؤيد إندونيسيا اعتماد القرار ٧١/٥.

السيد بوقدوم (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية): لقد استمعنا إلى العديد من الأصوات من جميع أنحاء العالم توضح مرة أخرى موقفها الثابت ضد استمرار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الظالم المفروض من جانب واحد على كوبا منذ أكثر من نصف قرن. واليوم يكاد يكون هناك إجماع بين الدول الأعضاء على الدعوة بشكل قاطع إلى رفع الحصار. وتعتبر الجزائر أن كوبا أكثر من مجرد صديق وقف إلى جانبها في أوقات الشدة. فقد أظهر الأطباء الكوبيون التزامهم وخبرتهم بما يتجاوز حدودهم، وكانوا – مؤخرا – في الطليعة في مكافحة وباء فيروس إيبولا. وقد فعلوا ذلك باسم المجتمع الدولي بأسره ولصالحه، بلا مقابل على الإطلاق.

وأود أيضا الإعراب عن ترحيبنا ترحيبا حارا باستئناف العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا، وتابعنا بسرور القرارات الجريئة التي اتخذها الرئيس أوباما، قبل الزيارة التي قام بها إلى كوبا وخلالها وبعدها.

إن امتناع الولايات المتحدة عن التصويت اليوم مطمئن وإيجابي للغاية. ولم تبق سوى بضع خطوات لكي يكتمل هذا الجهد التاريخي، أي الرفع الكامل للحظر – لمصلحة الشعوب الكوبية والأمريكية بطبيعة الحال – ولكن أيضا لمصلحة العالم بأسره وما يتيحه من فرص جديدة.

وفي ذلك الصدد، أشيد مخلصا بوزير خارجية كوبا، السيد برونو إدواردو رودريغيث باريا على هذا النجاح الكبير. وأود أيضا أن أشدد على الموقف الواعد والمشجع للغاية الذي أعربت عنه السفيرة سامانثا باور بشأن نتائج جلسة اليوم (انظر A/71/PV.32). وفي ذلك نجاح للجميع. وقلّما يتحقق لنا شبه إجماع كهذا على أي نص في إطار الأمم المتحدة. وإنه لنصر لكوبا وللولايات المتحدة أيضا – وفوق ذلك فهو نصر للتعددية نفسها.

وتعتز الجزائر بمشاركتها على مدى سنوات عديدة الآن في تشكيل توافق الآراء هذا. وليكن هذا نذيرا لمعالجة المسائل الأخرى المختلف عليها في إطار الأمم المتحدة.

السيد ثامورا ريفاس (السلفادور) (تكلم بالإسبانية): تؤيد السلفادور البيانين اللذين أدلى بهما ممثل الجمهورية الدومينيكية باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وممثل تايلند باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين (انظر A/71/PV.32).

وترى حكومة السلفادور أن نتائج التصويت هذا الصباح خطوة إيجابية – إذ لم يبدِ أي بلد على نطاق العالم بأسره اعتراضا عليه، ويمثّل هذا معلما تاريخيا في السياسة الدولية. وبالتالي، فإننا نرحب بهذه الخطوة على طريق المضي قدما، ونأمل أن تؤدي إلى الرفع الكامل للحظر المفروض على كوبا في أسرع وقت ممكن. وأصبح بوسع حكومة كوبا أن تقول لشعبها ولجميع الشعوب أنه لا توجد حكومة على نطاق العالم بأسره تؤيد هذا الحظر، بما في ذلك الحكومة التي فرضته. وذلك إنجاز هائل.

وتعرب حكومة السلفادور عن احترامها للمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وتنوّه إلى أنها ستظل صالحة وينبغي أن تحترمها جميع الدول خلال عملية التغيير التي شرعنا فيها. وقد ذكر رئيس بلدي السلفادور، سانشيز

سيرين، أثناء المناقشة الرفيعة المستوى في الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة ما يلي:

”وفي الأمريكتين، لاحظنا مع الارتياح التقدم الذي أحرزته كوبا والولايات المتحدة صوب استعادة العلاقات بينهما. ومع ذلك، نعتقد أن هذا التغيير لن يحقق الفوائد المتوقعة لشعبي البلدين ما لم يتم إلغاء الحظر الاقتصادي“ (A/71/PV.14، صفحة ١٤).

وتشيد السلفادور بالجهود المبذولة في سياق استعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، بما في ذلك إعادة فتح سفارتي البلدين وزيارة الرئيس أوباما إلى كوبا في آذار/مارس واستئناف العلاقات العادية بين البلدين واعتماد تدابير بشأن استخدام الدولار الأمريكي في المعاملات الدولية، والتعديلات التي أدخلتها وزارة الخزانة ووزارة التجارة في الولايات المتحدة على بعض اللوائح التي تحكم الحظر. ومع أن هذه التدابير تعدُّ خطوات تجد منا الترحيب، فهي لا تزال محدودة ولا تتجاوز مجرد إدخال تعديلات على بعض جوانب الحظر فحسب.

واستعادة العلاقة بين البلدين مشكلة واضحة بالنسبة للمجتمع الدولي. ومع ذلك، فإن استئناف العلاقات الدولية بينهما يعني اعتراف كليهما بسيادة الآخر ويرمز إلى الصداقة بينهما، وهذا ما لا يتسق واستمرار حظر لا تنجم عنه سوى مظالم وصعوبات ومعاناة لشعب البلد لا مبرر لها .

وأرى أنه تجدر الإشارة إلى أن كوبا قد تمكنت بفضل عزمها ومثابرتها من التغلب على العقبات والشدائد التي أعاقت طريقها على الرغم من هذه التدابير. وتشيد السلفادور بالتقدم الذي أحرزته كوبا في تعزيز اقتصادها وتحسين عملياتها الإنتاجية، غير أن آثار الحظر على الشعب الكوبي في مجالات التغذية والصحة والتعليم ما تزال واضحة جدا. وفي الوقت نفسه، يستمر منع كوبا من تصدير المنتجات والخدمات واستيراداها بحرية في إطار التبادل التجاري مع الولايات المتحدة. ولا يمكنها إقامة علاقات مصرفية مباشرة مع هذا البلد، كما لا يمكنها تلقّى أي استثمارات أمريكية في قطاعات الاقتصاد الأخرى باستثناء قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية. وينعكس أثر الحظر في فرض غرامات تصل إلى ملايين الدولارات على المصارف والمؤسسات المالية التي تحافظ على العلاقات مع كوبا، بالإضافة إلى التحيز ضد المعاملات المالية الدولية التي تشمل كوبا.

وتدعو السلفادور إلى الإنهاء التام للحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المستمر على كوبا، ليس لأنه غير عادل وغير مشروع فحسب، بل لأنه يفتقر أيضا إلى دعم المجتمع الدولي. وفي ذلك الصدد، تؤكد السلفادور مجددا أهمية الامتثال الكامل لأحكام القرار ١٩/٤٧المتخذ في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، متبوعا بالامتثال لجميع القرارات ذات الصلة التي اعتمدتها الجمعية العامة عاما بعد الآخر حتى الوقت الحاضر، والتي شددت جميعا على ضرورة إنهاء هذا الحظر.

وأخيرا، تؤكد حكومة السلفادور التطلعات الثلاثة التي يعتز بها الشعب الكوبي، فضلا عن شعوب بلداننا وحكوماتها. أولا، يتوقع من حكومة الولايات المتحدة أن ترفع الحظر المفروض من جانب واحد. ثانيا، استمرار الحوار بين كوبا والولايات المتحدة. ثالثا، ستتمكن جميع شعوب الأمريكتين دون استثناء من الجلوس على نفس الطاولة بعد سنوات عديدة.

السيد راجا زايب شاه (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد ماليزيا البيانات التي أدلى بها ممثلو حركة بلدان عدم الانحياز، ومجموعة الـ ٧٧ والصين، ومنظمة التعاون الإسلامي، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/71/PV.32).

وما فتئت الجمعية العامة تعتمد مشروع القرار بشأن هذا الموضوع بأغلبية ساحقة منذ المرة الأولى التي قُدم فيها في عام ١٩٩٢. وما فتئت الجمعية تطالب على مدى أكثر من ٢٤ عاما برفع الحظر دون شروط لما سببه من معاناة هائلة وشدة

لا توصف للشعب الكوبي. ويدل التصويت الإجماعي تقريبا المسجل هذا العام بوضوح على الموقف الدولي المتضافر والمؤيد لكوبا من قبل ١٩١ بلدا في مشروع القرار السنوي الذي يدعو إلى الإنهاء الفوري للحظر المفروض على ذلك البلد. ويتعارض العمل الانفرادي هذا مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وما فتئت الجمعية العامة تكرر رفضها للتدابير القسرية التي من شأنها أن تؤثر سلبا على التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية. ويقوض استمرار الحظر تعددية الأطراف ومصداقية الأمم المتحدة نفسها.

وتتضمن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي اعتمدتها الجمعية العامة في عام ٢٠١٥ فقرة تحث الدول الأعضاء على الامتناع عن تطبيق التدابير المالية والتجارية الانفرادية التي قد تتعارض مع مبادئ الأمم المتحدة والقانون الدولي، وخصوصا على البلدان النامية. ويكتسي الإنهاء الفوري للحظر أهمية بالغة لتحسين مستويات معيشة الشعب الكوبي، وخصوصا لتنفيذ موضوع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الرامي إلى عدم السماح بتخلف أحد عن الركب.

وترحب ماليزيا باستعادة العلاقات الدبلوماسية بين كوبا والولايات المتحدة ورفع القيود المفروضة على السفر والتحويلات المالية. ونرحب أيضا بالزيارة التي قام بها الرئيس أوباما مؤخرا إلى كوبا في آذار/مارس.

وتحيّي ماليزيا الولايات المتحدة على قرارها اليوم بالامتناع عن التصويت على القرار ٥/٧١، ما يمثل خطوة في الاتجاه الصحيح. ونحن نقر بأنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. ونشجع الولايات المتحدة وكوبا على مواصلة الانخراط في حوار مفتوح وبناء، والذي يجب أن يتم باحترام متبادل ودون أي شروط مسبقة.

وتؤمن ماليزيا إيماناً راسخاً بأن الرفع الكامل للحصار لن يحسّن نوعية الحياة ومستويات المعيشة للشعب الكوبي تحسيناً كبيراً فحسب، بل سيسهم أيضاً في تحقيق السلام والأمن والاستقرار في الأمريكتين.

السيد شلتوت (ليبيا): يود وفد بلدي بداية أن يضم صوته إلى الكلمات التي ألقيت باسم المجموعات التي ينتمي إليها بلدنا (انظر A/71/PV.32).

اطلع وفد بلدي على تقرير الأمين العام (A/71/91) بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، والذي أُعد تنفيذاً لقرار الجمعية العامة ٥/٧٠ الصادر في العام ٢٠١٥.

ويرحب بلدي بالتحسن في العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا، خاصة في أعقاب الزيارة التي قام بها الرئيس باراك أوباما إلى كوبا في آذار/مارس من هذا العام، وما تلا ذلك من خطوات اتخذتها الإدارة الأمريكية لتعديل بعض جوانب تنفيذ تدابير الحصار المفروض على كوبا، الأمر الذي يراه بلدي خطوة في الاتجاه الصحيح، على أمل اتخاذ خطوات إضافية أخرى تمهيداً لإنهاء تلك التدابير بالكامل.

إن ليبيا، والتزاماً منها بميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، لم يسبق لها تطبيق أي من القوانين المشار إليها في الفقرتين ٢ و ٣ من القرار ٥/٧٠. إن بلدي على قناعة تامة بأنه لا مجال لحل الخلافات القائمة بين الدول إلا بالطرق السلمية، وإن فرض إجراءات أحادية الجانب على الدول يتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لأن مثل هذه الإجراءات تعرقل بلا شك مسيرة تقدّم الشعوب وجهودها من أجل الرقي وتحقيق الرفاه لشعوبها. وتقف حجر عثرة أمام تحقيق التنمية المستدامة التي اتفق عليها العالم العام الماضي.

وتأسيساً على ما سبق، فإن بلدي صوت تأييداً للقرار الوارد في الوثيقة A/71/L.3، إحساساً منه بأن مثل هذه الإجراءات الأحادية الجانب يجب ألا تتكرر مستقبلاً.

السيدة سكوت (ناميبيا) (تكلمت بالإنكليزية): تود ناميبيا أن تنضم إلى الوفود الأخرى في تهنئة الوفد الكوبي على التصويت.

يؤيد وفد بلدي البيانات التي أدلى بها ممثلو فترويلا باسم حركة بلدان عدم الانحياز، والنيجر باسم مجموعة الدول الأفريقية، وتايلند باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين (انظر A/71/PV.32).

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنثني على كوبا لما قدمته من مساعدة إنسانية وغيرها إلى العديد من البلدان النامية، بما في ذلك هايتي وناميبيا. وتشكر ناميبيا الأمين العام على تقريره (A/71/91) بشأن تنفيذ القرار ٥/٧٠، ونود أن نقول إننا نرحب فعلاً بالبيان الذي أدلت به هذا الصباح ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية (انظر A/71/PV.32).

إن عنوان هذا البند من جدول الأعمال – ''ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا'' – يعبر عن كل شيء. والكلمات الأخرى المتصلة بـ ''الضرورة'' تشمل ''الحتمية'' و ''الالتزام'' و ''الشرط''. وكما أبرز البيان الذي أدلي به باسم حركة عدم الانحياز، فإن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا يتعارض مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ومن المحزن أن سياسة الحصار المفروضة على كوبا لم تنته حتى الآن بعد ٥٤ عاماً.

وتفهم ناميبيا أن الولايات المتحدة تقيم أعلى اعتبار للقانون. لذلك فنحن بحاجة إلى أن نسأل ذلك البلد، عقب الزيارة التي قام بها في آذار/مارس فخامة السيد باراك أوباما، رئيس الولايات المتحدة، السؤال التالي: هل كان المجتمع الدولي مخطئاً في الاعتقاد بأن هذا الحصار العبثي سيكون قد رفع الآن؟ وتأمل ناميبيا أن تُرفع كوبا من قائمة الدول الراعية للإرهاب، التي ما كان ينبغي أن تدرج كوبا فيها أصلا. ومع ذلك، فإن الحصار لا يزال مطبقاً إلى حد كبير، كما يشير تقرير الأمين العام. ويذكر التقرير أيضا بوضوح أنه على الرغم من إدخال عدد من التعديلات على اللوائح التي تبقي السياسة قائمة، فإن الصعوبات الاقتصادية التي تفرضها الولايات المتحدة لم تنته. ويذكر التقرير أنه، بموجب قانون التجارة مع العدو لعام ١٩١٧،

> ''وتواصل تشديد الجوانب المالية للحصار ومظاهره التي تتجاوز الحدود الإقليمية'' (A/71/91، الصفحة ٣٨).

واستناداً إلى منطق القانون، فليس من المفهوم أو المنطقي أن تستمر الولايات المتحدة في اعتبار كوبا عدواً. وعلاوة على ذلك، ليس من الواضح لماذا شدد الحصار المفروض على كوبا من خلال فرض الغرامات، التي تتجاوز قيمتها ١٣,٢ بليون دولار، على الكيانات التي لها علاقات مع كوبا.

فإقامة العلاقات الدبلوماسية هي خطوة أولى هامة صوب تطبيع العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة. وما فتئنا نشعر ببالغ التشجيع نتيجة المحادثات الدبلوماسية الأخيرة وسياسات التقارب التي اعتمدتها الولايات المتحدة إزاء كوبا. ونشجع أيضاً على تحقيق تقدم حاسم نحو مواصلة تخفيف القيود المتبقية في مجالات السفر والاتصالات السلكية واللاسلكية، فضلاً عن التحويلات المالية.

وتحث ناميبيا حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على تطبيع العلاقات مع جمهورية كوبا على نحو كامل من خلال رفع جميع التدابير القسرية الانفرادية، ليس لعدم شرعيتها وحسب، بل أيضاً بسبب الاعتبارات الإنسانية. ونتطلع إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تختتم نظرها في البند ٣٩ من جدول الأعمال.

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/١٠.